

Distr.: General
4 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم ٢٠٠٨، الساعة

الرئيس: السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مشروع القرار A/AC.109/2008/L.8

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-37754 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2008/13)؛

(A/AC.109/2008/L.8)

٢ - أخبر الرئيس اللجنة بأن وفود الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو أشارت إلى رغبتها في المشاركة في نظر اللجنة في البند.

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

٣ - بناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد ستيفنز والسيدة روبرتسون (الجلس التشريعي لجزر فوكلاند) مكانا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٤ - السيد ستيفنز (الجلس التشريعي لجزر فوكلاند) قال إنه على الرغم من استمرار وجود رابط قوي ببريطانيا العظمى، يزداد سكان جزر فوكلاند تنوعا. لقد تطورت جزر فوكلاند فصارت اقتصادا قويا وحسن الإدارة يشمل مصائد السمك والزراعة والسياحة، فيه يولد الدخل من عوائد الاستثمار والضريبة الحكوميين. وقال إن صناعة مصائد السمك قد نمت فصارت تشمل مشاريع تجارية كبيرة تقوم بالمنافسة في الأسواق العالمية وتتطلع قدما إلى الاستدامة، بغية العمل بطريقة منسقة مع مجالات اختصاص أخرى في المنطقة. وقال إن السياحة، وهي الصناعة الأسرع نموا، شهدت زيادة بلغت ٢١ في المائة في زيارات المسافرين بالسفن البحرية وزيادة بنسبة ١٨ في المائة في السياح على البر وإن الارتفاع الذي حدث مؤخرا في أسعار الصوف واللحوم قد أمد المزارعين بالحافز على تحسين المراعي وحيوانات الثروة الحيوانية. لقد تم تعبيد مئات الأميال من

الطرق ومن المتوقع إكمال شبكة الطرق الأساسية خلال سنوات قليلة. ويجري بسرعة التوسع في الإسكان، وأغلبية المنازل تتباهى بتوفر وسائل الراحة الحديثة. وأردف قائلا إن تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية يتجلى في تزايد استعمال الهواتف المنقولة، وإنه تم التخطيط لتغطية الجزر بكاملها بخدمة الهواتف المنقولة. ولا تُهمل المسؤوليات البيئية، إذ تستعمل حرارة النفايات من محطة الطاقة في تدفئة بركة السباحة، والمستشفى والمدرسة المجتمعية، وثلاث احتياجات جزر فوكلاند من الطاقة تلبيه مزرعة ريح جديدة.

٥ - وفي مجال السياسة، ذكر تحسينات في العملية الديمقراطية تشمل مزيدا من الانفتاح والمساءلة في الحكومة، ولم يعد الحاكم يشارك في الدورات العادية للمجلس التشريعي، إذ حل محله رئيس للمجلس، ينتخبه أعضاء تلك الهيئة. وتعمل لجنة مصغرة على تحديث الدستور، وبلغت مفاوضات جديدة حول الدستور مع المملكة المتحدة مراحلها الأخيرة. وعملية الاستعراض الدستوري في حد ذاتها كانت عملية ديمقراطية، انطوت على مشاورات مع جمهور الناخبين على نطاق الجزر.

٦ - وأضاف قائلا إن شراكة جزر فوكلاند مع بريطانيا تقوم على أساس حق سكان الجزر في تقرير المصير وحقوقهم في أن يبقوا بريطانيين ما داموا راغبين في ذلك، وإن بريطانيا مسؤولة عن الدفاع عن جزر فوكلاند، وتعزيز التنمية المستدامة، والسهر على المصالح الدولية لسكان الجزر، بينما يسعى سكان الجزر أنفسهم إلى توفير الحكم السليم في مجتمعهم برمته. إن العلاقة بالحكومة البريطانية وضع لبناتها دستور جزر فوكلاند، الذي قام على أساس المفاوضات الثنائية. وإن المملكة المتحدة تمسك بسلطات تكفي

تكون سوى نتيجة مقبولة واحدة عن أية مفاوضات بالنسبة إلى الأرجنتين فيما يتعلق بمسألة السيادة.

١٠ - وواصلت القول إنه على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يقر بمبدأ تقرير المصير وعلى الرغم من أن للشعب حقا في تقرير المصير بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فإن مشروع القرار يوحي بأن المطالب بالسيادة لها تبرير أكبر من تبرير الحق في تقرير المصير للشعب الأكثر تأثرا به. وقالت إن جزر فوكلاند لم تكن تسعى إلى الانفصال عن دولة أمة تنتمي تلك الجزر إليها وإنه لم تكن تلك الجزر أبدا جزءا من إقليم الأرجنتين. جزر فوكلاند كانت إقليميا فيما وراء البحار للمملكة المتحدة، كما كان أكثر من نصف الأقاليم الأخرى التي أطلقت الأمم المتحدة عليها اسم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقالت إن كل هذه الأقاليم - باستثناء جزر فوكلاند وجبل طارق - اعترفت بأن لها حقا في تقرير المصير، وبذلك يعزز مشروع القرار المبدأ الظالم القائل إن حقوق بعض الشعوب رئيسية بينما يجري إهمال حقوق شعوب أخرى لأن دولا أكبر ترغب في تصنيفها ضمن إقليمها.

١١ - وواصلت القول إن مشروع القرار، بينما يطلب من الأرجنتين وبريطانيا العظمى أن تراعى مصالح سكان الجزر في أن تتوصلا عن طريق المفاوضات إلى حل لمسألة السيادة، لا يسمح لسكان الجزر أنفسهم بأن يكون لهم قول في المسألة، متجاهلا حقيقة أنهم كانوا يبنون هوية متميزة وفريدة طيلة ١٧٦ سنة. إن إهمال انتفاعهم من الحق العام في تقرير المصير يعادل التشكيك في المبادئ ذاتها التي تسعى اللجنة إلى النهوض بها.

١٢ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن النزاع على السيادة ينبغي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٦٠ (د-٢٨)، أن يُحل قبل أن يكون من الممكن تناول الحالة الاستعمارية،

الاضطلاع بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالإقليم. وبموجب الدستور الجديد، فإن الحاكم مقيد بمشورة المجلس التنفيذي.

٧ - وقال إن جزر فوكلاند، نتيجة عن جهودها الخاصة بها، أوجدت اقتصادا نشيطا له قطاع خاص يزداد قوة دوما وإن شعبها يريد إقامة علاقات أفضل مع الأرجنتين، ولكنه غير مستعد لأن ينتظر الآخرين لتقرير مصيره. ولذلك فإن السيد ستيغز يحث اللجنة على تأييد حق الشعب الأساسي في تقرير المصير.

٨ - السيدة روبرتسون (المجلس التشريعي لجزر فوكلاند): قالت إنها قدمت للاحتجاج على تأييد اللجنة لمشروع قرار يتناقض مع مفهوم تقرير المصير، ومع حقوق الإنسان ومع حقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وهي تختلف مع ادعاء الأرجنتين بالسيادة، وما يليه من ادعاء بأن وجود النزاع على السيادة على جزر فوكلاند يتنافى تلقائيا مع حق السكان في تقرير المصير.

٩ - ولاحظت، وهي تتحدى الحجة بأن النزاع هو بين الاستعمار البريطاني، من ناحية واحدة، والمطالب التاريخية بسلامة الأرجنتين الإقليمية، من الناحية الأخرى، أن الاستيطان الإسباني في جزر فوكلاند قد أدخل سنة ١٨١١، تاركا إياها دون أي إدارة. وفضلا عن ذلك، فإن المطلب البريطاني بجزر فوكلاند يعود إلى سنة ١٧٦٥. لقد احتجت بريطانيا باستمرار على محاولات الأرجنتين للاستيطان في جزر فوكلاند وإدارتها، ولم تطرد بالقوة - كما زعم - سكان الأرجنتين في سنة ١٨٣٣. لقد احتجت الأرجنتين رسميا على الاحتلال البريطاني لجزر فوكلاند مرة واحدة فقط بين ١٨٤٩ و ١٩٤٢. وقالت إن سكان الجزر ليسوا طبعاً عابرين ومتنقلين، فبعض عائلات السكان كانت مقيمة طيلة ثمانية أو تسعة أجيال. ونظرا إلى أن تحقيق السيادة الكاملة على الجزر دعا إليه صراحة دستور الأرجنتين فلا يمكن أن

العظمى وجزر فوكلاند على مواصلة عمل لجنة صيد السمك في جنوب المحيط الأطلسي دون الإصرار على أن تكون السيادة مدرجة في جدول الأعمال.

١٥ - وختاماً، حثت اللجنة على إعادة النظر فيما إذا كان ادعاء قد عفا عليه الزمن من عشرينيات القرن التاسع عشر يمكن أن يكون أكثر صواباً في القرن الحادي والعشرين من حقوق شعب الإقليم المتأثر بذلك الادعاء، ورجحت الممثلين ألا يؤيدوا مشروع القرار.

١٦ - انسحب السيد ستيفز والسيدة روبرتسون.

١٧ - بناء على دعوة من الرئيس، اتخذت السيدة اريغواي مكاناً إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٨ - السيدة اريغواي: قالت إنها ملتزمة، بوصفها أرجنتينية، بحل مسألة مالفيناس، وهي حالة استعمارية سببها عمل بريطاني من أعمال القوة. في سنة ١٨٢٣، عينت حكومة الأرجنتين بابلو اريغواي، جدها من غواراني الأصليين، قائداً للجيش في جزيرة سوليداد استجابة لطلب قدمه خورخي باتشيكو. وفي مرسوم مؤرخ في ١٨٢٨، مُنح باتشيكو الأراضي الجنوبية الشرقية في جزيرة سوليداد لبدء مستعمرة خلال ثلاث سنوات.

١٩ - وقالت إنه على الرغم من أن الأرجنتين كانت، في ذلك الوقت، أمة حديثة العهد بالاستقلال، فإن الحكومة وضعت سياسة على الأمد الطويل لمراقبة وإدارة الأقاليم التي كانت تقع تحت الحكم الإسباني من ١٧٦٧ حتى ثورة ١٨١٠، وإنه كانت لتلك السياسة أهداف محددة منها ممارسة سيادة الأرجنتين على البر الباتاغوني والإقليم الجزري، في سياق خطة اعترفت بالطابع الاستراتيجي لجزر مالفيناس في المنطقة الجنوبية، وحماية الموارد الطبيعية على ضوء الدمار المقلق الذي سببته سفن الصيد من دول أخرى، وعلى وجه

فإن الحالة الاستعمارية في الواقع قد حُلّت فعلاً. إن جزر فوكلاند تستفيد، مثل جميع الأقاليم البريطانية الأخرى فيما وراء البحار، من علاقة تقوم على أساس قيم مشتركة وحق كل إقليم، منصوص عليه في دستوره، في تقرير ما إذا كان يرغب في مواصلة تلك العلاقة. والدولة القائمة بالإدارة تراعي مراعاة سليمة التطلعات السياسية للشعب وتساعد صوب التطوير التدريجي. والأرجنتين، خلافاً لذلك، ترغب في الاستيلاء على إقليم، رغماً عن إرادة شعب الإقليم، على أساس ادعاء قبل مائتي سنة.

١٣ - وسألت، وهي تلقي نظرة على القائمة الراهنة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي: لِمَ تدرج فيها كثير منها، وعما إذا كانت اللجنة تقدم مساعدة حقيقية أو مفيدة لتلك الأقاليم الواردة في القائمة، وهي الأقاليم التي لا تحتاج إلى الاستقلال ولا الارتباط الحر ولا الاندماج الكامل. لقد حان الوقت لأن يُسأل عن رأي شعوب هذه الأقاليم فيما إذا كانت المعايير الصارمة لإنهاء الاستعمار كما قررتها الجمعية العامة في القرار ١٥٤١ (د - ١٥) وافية بغرض تلبية مصالحها ورغباتها في القرن الحادي والعشرين.

١٤ - وقالت إن شعب جزر فوكلاند يعتقد اعتقاداً عميقاً بأن تقرير المصير من حقه، وبأن ادعاء الأرجنتين ليس له أساس من الصحة، وبأنه لا يحترم القيم الحديثة ولا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهي تحث اللجنة على الإقرار بأن مسائل السيادة لا تعود إلى جدول أعمالها وبأن مطالب السيادة ينبغي ألا تلغي الحق في تقرير المصير. إن شعب جزر فوكلاند يرغب في إقامة علاقة طبيعية وعلاقة حسن الحوار مع الأرجنتين، ولكنه غير مستعد للتفاوض فيما يتعلق بسيادته، وإنه ينبغي للأرجنتين أن توقف محاولاتها لإعاقة نموه الاقتصادي عن طريق استعمال الجزاءات فيما يتعلق بشركات ترغب في ممارسة أعمالها في كل من الأرجنتين وجزر فوكلاند، وينبغي لها أن تعمل مع حكومي بريطانيا

- ٢٣ - انسحبت السيدة اريغواقي.
- ٢٤ - السيد كليفتون: قال، وهو يلاحظ أن جده قد وُلد في جزر ماليفيناس وأنه بعد ذلك نُقل إلى الأرجنتين، إن السياسة التمييزية للمملكة المتحدة فيما يتعلق بالمستوطنين الأرجنتينيين في جزر ماليفيناس تعني أن السكان الحاليين في الجزر ليسوا سكانا من أبناء البلد لهم علاقة مشروعة بالإقليم، ولكنهم منحدرون من الاستعمار غير القانوني من قبل المملكة المتحدة للجزر أو مشاركون فيه. وفي هذه الظروف، فإنهم المستفيدون من الاستعمار وليسوا ضحاياه، وبالتالي، ليسوا معنيين بإلغاء النظام.
- ٢٥ - وأضاف قائلا إن السيادة الأصلية لإسبانيا على جزر ماليفيناس قد نُقلت إلى الأرجنتين في القرن الثامن عشر، وإنه في أعقاب ذلك وافقت إنجلترا على إخلاء بورت إغمنت وعلى عدم الاستيطان في الشواطئ الشرقية أو الغربية من أمريكا الجنوبية أو في الجزر المجاورة. وقد أدمجت جزر ماليفيناس في إقليم مقاطعة بوينس آيرس في سنة ١٧٧٦، واحتلت الأرجنتين الأرخيبيل على نحو سلمي وحصري حتى ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، حينما قامت القوات البريطانية بطرد سلطاتها. ولذلك احتفظت الأرجنتين بحق مشروع في السيادة على جزر ماليفيناس. والحجتان الوحيدتان اللتان يمكن لإنجلترا أن تقدمهما كانتا احتلالها السري ذا الأمد القصير للجزر سنة ١٧٧٦ واستيلاءها على الجزر في سنة ١٨٣٣ - وهو عمل واضح من أعمال الاستعمار البريطاني.
- ٢٦ - وأعرب عن الأمل في أن تنهي اللجنة الخاصة جميع أشكال الاستعمار في العالم وأن تتوصل جمهورية الأرجنتين وبريطانيا العظمى إلى حل سلمي بسرعة لتزاعهما على السيادة.

مشروع القرار A/AC.109/2008/L.8

الخصوص إنجلترا والولايات المتحدة، وتشجيع السكن المستقر وتطوير صيد السمك بوصف ذلك الأساس لأسطول بحري وطني.

- ٢٠ - وأردفت قائلة إن الادعاء بأن احتلال الأرجنتين للجزر لم يكن فعالا خلال تلك السنين لا يمكن تبريره، فالمملكة المتحدة لم تتحد أبدا الحضور الفعال لسلطات الأرجنتين على جزر ماليفيناس وإدارتها العامة لها. وفي الواقع أنها قد اعترفت رسميا ببعض المرسومات الحكومية الأرجنتينية فيما يتعلق بالجزر، وفقا لمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة البحرية الثنائية المبرمة سنة ١٨٢٥. وقالت إنه مما ينطوي على المغالطة الادعاء بأن الأرجنتين قد تخلت عن السيادة على جزر ماليفيناس للمملكة المتحدة بالدخول في معاهدة ثنائية في وقت لاحق. لقد كان الغرض من تلك المعاهدة المؤرخة ١٨٤٩ إنهاء الحصار البحري البريطاني غير القانوني حول ميناء بوينس آيرس.

- ٢١ - وواصلت القول إن جزر ماليفيناس كانت، حوالي ١٨٣٣، حكومة بوينس آيرس تحكمها ومثلت مكان التنمية الاستراتيجية لبتاغونيا الجنوبية الأرجنتينية. ولقد أنشأ المستوطنون الأرجنتينيون مستعمرة سوليداد، وفي وقت لاحق سكنت فيها عائلات وعمال من مختلف البلدان، واستقر عدد سكانها على ما ينيف قليلا عن مائة شخص. هؤلاء السكان المستقرون على نحو مشروع طُردوا في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣ وحل محلهم رعايا إنكليز بقوا هناك منذ ذلك الوقت، ما أدى إلى منع الأرجنتينيين من الاستيطان على أرضهم الخاصة بهم وتمزيق نسيج سلامة الأرجنتين الإقليمية.

- ٢٢ - وطلبت، باسم جدها بابلو اريغواقي، أن تنهض اللجنة بحوار بناء بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة بغية إنهاء حالة استعمارية تشكل إهانة لجميع الديمقراطيات.

- ٢٧ - السيد لابي (شيلي): قال، وهو يعرض مشروع القرار، إن الطريق لحل النزاع، نظرا إلى أن الحالة ذات طابع استعماري خاص، بسبب وجود نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، هو تحقيق تسوية النزاع عن طريق المفاوضات بين حكومتي البلدين. وفي هذا الصدد، استرعى الانتباه إلى الفقرة ٤ وأعرب عن الأمل في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.
- ٢٨ - وأخيرا، أكد على أن حضور عدد كبير من ممثلي بلدان أمريكا اللاتينية للجلسة يعكس اهتمام بلدان المنطقة بجل قطعي للمسألة. وشيلي تؤيد حقوق الشعب الأرجنتيني وتأسف لعدم حل المسألة بعد.
- ٢٩ - السيد تايانا (مراقب عن الأرجنتين): ذكر بأن الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠)، قد دعت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى الشروع في المفاوضات، آخذتين في الحسبان أحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ومصالح سكان الجزر. لقد بدأت المفاوضات حقا - وكانت تشير إلى حل تعترف المملكة المتحدة وفقا له بسيادة الأرجنتين من تاريخ يجري تحديده - ولكنها توقفت بسبب التردد البريطاني.
- ٣٠ - وقال إن حالة جزر ماليفيناس فريدة. وأعاد التأكيد على الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف لجمهورية الأرجنتين في جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة، التي قد احتلتها المملكة المتحدة على نحو غير قانوني عن طريق عمل من أعمال القوة. ومنذ سنة ١٩٣٣ اتخذت حكومة الأرجنتين موقفا قويا ومتواصلا للاحتجاج على الاحتلال غير القانوني المستمر لجزء من إقليمها الوطني.
- ٣١ - وأضاف قائلا إن سكان الأرجنتين وسلطانها، الذين مارسوا على نحو سلمي الحقوق القانونية في جزر ماليفيناس بوصفهم ورثة إسبانيا، قد طردهم أسطول بريطاني. وأحلت السلطات البريطانية رعايا بريطانيين محل السكان، ثم منعت الأرجنتينيين من الاستيطان أو امتلاك الأراضي. وقد أدى ذلك بالسكان المحليين إلى الشعور بالعزلة عن الأرجنتينيين من البر الرئيسي. إن الرعايا البريطانيين المنقولين لا يمكن أبدا أن يعتبروا سكانا خاضعين للدولة الاستعمارية.
- ٣٢ - وأردف قائلا إن مبدأ تقرير المصير، بالتالي، ليس منطبقا. لقد انطوت مسألة جزر ماليفيناس على حالة استعمارية فريدة دون وجود سكان مستعمرين. إن قبول فكرة أن مجرد مرور الوقت قد يمنح حقوقا لدولة تحتل أقاليم أجنبية على الرغم من رغبات السكان المحليين، أو للرعايا المنقولين لتلك الدولة، من شأنه أن يرسى سابقة خطيرة.
- ٣٣ - وواصل القول إن حكومة بلده لا تزال على اقتناع بأن المفاوضات بين الطرفين هي الطريق الوحيد لإنهاء النزاع وإنها ملتزمة باحترام طريقة حياة سكان الجزر، كما ينص دستوره وكما تطلب الأمم المتحدة من الطرفين.
- ٣٤ - وقال إن حكومة بلده لا تزال مؤيدة تأييدا قويا لحق الشعوب في تقرير المصير حينما تكون خاضعة للسيطرة الاستعمارية الأجنبية، كما ولدت الأرجنتين نفسها أمة مكافحة لتلك السيطرة. بيد أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على مسألة جزر ماليفيناس، كما قد وُضح توضيحا كبيرا في سنة ١٩٨٥، حينما صوتت الجمعية العامة ضد محاولتين من جانب المملكة المتحدة لإدراج إشارات إلى تقرير المصير في قرار بشأن المسألة.
- ٣٥ - وقال إنه على الرغم من أن الأرجنتين ليست لديها شكوك في سيادتها على جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة، فإنها

مالفيناس الراهنة تتعلق على نحو مباشر بالسلامة الإقليمية للأرجنتين التي، كما ساق الحجج بنجاح كثير من الدراسات والخبراء، لها حق لا يمكن نكرانه في الجزر كما ورثتها من إسبانيا.

٣٩ - السيد ماليركا دياز (كوبا): أيد البيان الذي أدلى به السيد تاينا وأكّد مجدداً تأييد حكومته غير المشروط لحق الأرجنتين المشروع في السيادة على جزر مالفيناس بوصفها جزءاً من إقليمها الوطني. ودعا إلى حل منصف ونهائي وسريع عن طريق المفاوضات للمسألة، يراعي السلامة الإقليمية للأرجنتين ومصالح سكان الجزر، وحث المملكة المتحدة على الإصغاء إلى دعوة اللجنة الخاصة إلى المفاوضات وعلى الاستجابة لاستعداد الأرجنتين لاستئناف عملية المفاوضات الثنائية. وحتى يتم التوصل إلى حل نهائي ينبغي عدم القيام بأعمال أحادية تحدث تغييرات لحالة الجزر.

٤٠ - السيد لويزاغا (مراقب عن باراغواي): لاحظ أن النزاع لا يمكن أن يحل، كما ذكر مرارا وتكرارا، إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وهي المفاوضات التي ينبغي أن تأخذ في الحسبان مصالح سكان الجزر. وقال إن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق في الحالة الراهنة لأن مبدأ السلامة الإقليمية، كما أوضح قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، يجب أن تكون له الغلبة. ولذلك، يؤيد وفد بلده مشروع القرار المعروض على اللجنة.

٤١ - السيد فيوي (مراقب عن البرازيل): أكد مجدداً اعتقاد حكومة بلده بأن للأرجنتين مطالبا مشروعاً بالحق في الجزر وبأن المملكة المتحدة والأرجنتين ينبغي لهما أن تتخرطا في حوار بغية حل النزاع على السيادة، كما طلبت مرارا وتكرارا الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية كلتاهما. وأعرب عن القلق من مبادرات متخذة مؤخراً لا تتماشى على نحو واضح مع وجود نزاع على السيادة على الجزر.

ما تزال على استعداد للمفاوضات، وللتعاون مع المملكة المتحدة بشأن جوانب عملية نابعة من حالة الأمر الواقع في جنوب المحيط الأطلسي، وفقاً لما يجب من الضمانات القانونية. وأضاف أن المملكة المتحدة، من ناحية ثانية، تواصل رفضها لإجراء المفاوضات، وأن هذا السلوك غير مقبول من جانب أي عضو ذي مسؤولية في المنظمة، ناهيك عن عضو دائم في مجلس الأمن.

٣٦ - وأردف قائلاً إن صميم موقف الطرفين من المسألة بات معروفاً لدى الجميع، وإن الحل يجب أن يبدأ بالمفاوضات. وفي الواقع أن المفاوضات التي كانت قد أجريت عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) أثبتت أن بذل جهود جادة وفورية من جانب الطرفين يمكن أن يؤدي إلى الحل. ولهذا السبب، تعتبر الأرجنتين المساعي الحميدة المبذولة من جانب الأمين العام الخيار المتاح الوحيد لإقناع الطرفين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

٣٧ - السيد الفاريز (مراقب عن أوروغواي): قال، وهو يتكلم باسم السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة لإكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا، إنه في مؤتمر قمة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية الذي عقد مؤخراً اعتمدت الدول الأعضاء والدول المنتسبة بلاغاً مشتركاً يعيد التأكيد على التزامها بإعلان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية بشأن جزر مالفيناس، وحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على إنهاء نزاعهما الطويل الأمد بالسرعة الممكنة.

٣٨ - وأكد مجدداً، وهو يتكلم باسم حكومة أوروغواي، تأييدها لسيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس ولحل سريع وسلمي للنزاع. ثمة حدود للحق في تقرير المصير، ويجب أن يقوم الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) على أساس احترام السلامة الإقليمية للدولة. وقال إن حالة جزر

وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة الخاصة والجمعية العامة ومنظمة الدول الأمريكية، وحث الطرفين على الانغماس في حوار في أقرب فرصة.

٤٥ - السيد ديفيز (سيراليون): قال إن حقوق سكان جزر ماليفيناس ينبغي أن تكون رئيسية في أي تسوية تفاوضية. إن أي حل لا يأخذ في الحسبان تطلعات سكان الجزر من شأنه ألا يكون متمشيا مع الفقرة ٤ من إعلان الألفية، التي أقرت بحق الشعوب في تقرير المصير، ومن شأنه أيضا أن يتناقض مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، دعا جميع الأطراف إلى الانخراط في حوار بغية التوصل إلى حل دائم، مع مراعاة مصلحة ورغبات السكان.

٤٦ - السيد ليو جينمين (الصين): قال إن حكومة بلده رأت باستمرار أن المنازعات الإقليمية بين البلدان ينبغي أن تحل عن طريق المفاوضات السلمية. وبالتالي، يعرب عن تأييده لمشروع القرار المعروض على اللجنة، ويدعو الطرفين المعنيين إلى العمل امتثالا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ومواصلة حوارهما البناء والعمل على التوصل إلى حل مبكر وسلمي وعادل للمسألة، كما يرد في مشروع القرار.

٤٧ - السيد بالتسكي (الاتحاد الروسي): أعرب أيضا عن تأييده لمشروع القرار وأكد على استمرار الحاجة إلى حل عادل وسلمي في إطار مفاوضات ثنائية، مع مراعاة القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة.

٤٨ - السيدة رودريغيز دي أورتييز (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفد بلدها قد سرته الشراكة في تقديم مشروع القرار، وحثت الأعضاء على اعتماده بتوافق الآراء. وقالت إن حكومة بلدها تؤيد تأييدا تاما حقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة على جزر ماليفيناس وما تزال مقتنعة بأن الطريق السليم الوحيد لتناول المسألة هو طريق الحوار بغية تحقيق تسوية سلمية عن طريق المفاوضات.

وفي هذا الصدد، ذكر بأن وزراء خارجية بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية أدلوا ببيان، في اجتماع عقد مؤخرا في بوينس آيريس، بأن إدراج جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية في نظام "رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار" لا يتماشى مع الحقوق المشروعة للأرجنتين ومع وجود نزاع على السيادة على الأرجنتين. وأخيرا، أعرب عن تأييده لمشروع القرار المعروض على اللجنة.

٤٩ - السيد فوتو - برنالس (مراقب عن بيرو): قال إنه يؤيد حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر ماليفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، وإن الطريق الوحيدة لحل المسألة الحالية هي طريق المفاوضات بين الطرفين. ولذلك، يحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على تجديد المحادثات بغية التوصل إلى حل منصف وسلمي ومستدام لتزاعهما على السيادة.

٥٠ - السيدة فيرناندا إسبينوزا (مراقبة عن إكوادور): أكدت مجددا تأييد حكومة بلدها لحقوق الأرجنتين المشروعة فيما يتعلق بجزر ماليفيناس، القائمة على أساس مبدأ السلامة الإقليمية المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥). وقالت إن لذلك المبدأ الأسبقية على مبدأ تقرير المصير، الذي لا يمكن أن ينطبق على إقليم أخذ بالقوة. وواصلت القول إن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار ويؤيد المناشدة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بغية التوصل إلى حل وسلمي وعادل ودائم.

٥١ - السيد روزينثال (مراقب عن غواتيمالا): أعاد إلى الذاكرة أن حالة جزر ماليفيناس قضية خاصة، كما تقر بذلك الأمم المتحدة، لأنها تختلف عن حالات استعمارية أخرى في أنها تدور حول نزاع على السيادة. وذكر مجددا الدعوة إلى مفاوضات مباشرة بين الطرفين ترمي إلى تحقيق تسوية سلمية

الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة، على اقتناع وفد بلده بأن أي حل يجب التوصل إليه عن طريق حوار بناء يقوم على أساس الثقة المتبادلة. وقال إن من الأساسي إنشاء منتديات استشارية تشمل جميع اتجاهات الرأي العام الإقليمي والعالمي في صالح النهج المتعدد الأطراف الذي يتطلبه القرن الحادي والعشرون. وأضاف قائلاً إنه ينبغي استعمال كل فرصة متاحة لإعادة إطلاق عملية المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وقال إن وفد بلده شارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار، ويأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

٥٣ - السيد منصور (تونس): قال إن من الواضح أنه يوجد توافق في الآراء تأييداً لحل سلمي وعادل ودائم للتزاع، على أساس القانون الدولي، وإن وفد بلده يؤيد مشروع القرار.

٥٤ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2008/L.8 دون تصويت.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

وأخيراً، حث الأمين العام على مواصلة استعمال مساعيه الحميدة بغية مساعدة الطرفين.

٤٩ - السيد طالب (الجمهورية العربية السورية): رحب بحضور وزير خارجية جمهورية الأرجنتين، ما أظهر الأهمية التي يوليها ذلك البلد لعمل اللجنة. وقال إن موقف حكومة بلده، القائم على أساس المبدأ المقدس، مبدأ الوحدة والسلامة الإقليميتين، يتفق مع ذلك المعرب عنه في مؤتمر القمة الذي عقدته سنة ٢٠٠٦ بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية في برازيليا ومع ذلك الذي تعتمده على نحو منتظم مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز. ودعا إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين بغية التوصل إلى حل للتزاع، وقال إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار ويأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

٥٠ - السيد ساريوديا (إندونيسيا): قال إن الحالة الخاصة لجزر فوكلاند أظهرت حقيقة المقولة إنه لا توجد معايير عالمية يمكن أن تطبق على كل مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار. وقال إن من الواضح من كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أن الطريق الوحيد لإنهاء هذه الحالة الاستعمارية هو تحقيق تسوية سلمية تفاوضية. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار ويأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

٥١ - السيدة ويلش (غرينادا): أكدت مجدداً على التزام وفد بلدها بمبدأ تقرير المصير وحقوق الشعب في تقرير مصيره، وحثت حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على مواصلة المفاوضات بغية تحقيق أفضل حل ممكن للمسألة وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

٥٢ - السيد ساليس ألفارادو (بوليفيا): أكد من جديد، وهو يذكّر بأن الأعضاء والأعضاء المنتسبين في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تؤيد مطلب جمهورية